



تقرير بحث موجه

المشاركة السياسية

والسلوك الانتخابي للمرأة بجمال



جمعية صوت المرأة بجمال
ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث - كوثر -

تقرير بحث موجه

المشاركة السياسية والسلوك الانتخابي للمرأة بجمال

إعداد : رابع النابلي وزهير بن جنات

جوان 2012

المشاركة السياسية والسلوك الانتخابي للمرأة بجمال

© CAWTAR 2014

جميع الحقوق محفوظة
مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث -كوثر
ISBN : 978 9973 837 58 5

جويلية 2014

قرافيك
SMILE

طبع في تونس
Tunis Carthage

مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث - كوثر

العنوان : ص.ب 105 حي الخضراء - تونس
الجمهورية التونسية

الهاتف : + 216 71 790 511

الفاكس : + 216 71 780 002

www.cawtar.org

cawtar@cawtar.org

فريق العمل

في إطار مشروعه
«ادماج النوع الاجتماعي ودعم منظمات المجتمع المدني
للعب دور فعال في التّحول الديمقراطي»
دعم مركز المرأة العربية «كوثر»
جمعية «صوت المرأة» بجمال لإنجاز هذه الدراسة.

رابح النابلي

اعداد

زهير بن جنات

مريم الجربي

متابعة

المراجعة والتدقيق سليمة مجلدي

المحتوى

6	تلخيص
8	مقدمة
12	إشكالية البحث الموجه ومنهجه
12	الاشكالية
13	المنهجية
14	البحث الكيفي
14	أهمية المرحلة الاستكشافية
15	إجراء المرحلة الاستكشافية
16	البحث الميداني الفعلي
17	وصف العينة
21	الأهمية البراغماتية والإجرائية للبحث الموجه
21	الملاحظة
22	المقابلات المعمقة / التفهيمية
22	البحث الموجه التشاركي: المجموعات الاستراتيجية
23	علاقة المرأة بالشأن العام
23	المشاركة في الانتخابات
26	مراكز الاهتمام الرئيسية ومدى الانخراط في الشأن العام
30	السلوك الانتخابي والمشاركة السياسية للمرأة الجمالية
30	المسيرات السياسية: التنشئة السياسية للنساء والرجال

30	الطلب الاجتماعي والمؤسساتي
33	الإرادة الفردية والمبادرة
34	المنطقيات الخفية للمشاركة السياسية للمرأة وسلوكها الانتخابي
37	مقومات استراتيجية لدعم المشاركة السياسية للمرأة
37	حدود المشاركة السياسية للمرأة
37	العوائق ذات الطابع المؤسساتي
38	العوائق ذات الطابع الثقافي
38	الفردانية وغياب ثقافة التطوع
39	صعوبة بلوغ المعلومة
39	ضعف الشبكات الشخصية
39	دور الرجل
40	من أجل مشاركة سياسية أفضل للنساء
41	مؤسسات التنشئة: العائلة والمدرسة
43	الهيكل السياسية التمثيلية
44	الحقل الإعلامي
45	الجمعيات والأحزاب السياسية
45	المحلي والشامل
47	خاتمة عامة وتوصيات عملية
51	مراجع بليوغرافية

تلخيص

تمثل المشاركة السياسية للمرأة سواء في الانتخابات أو في السياسة بشكل عام أحد الأسئلة الإستراتيجية المطروحة في صلب أعمال الهياكل الوطنية والإقليمية والعالمية. فهو ينخرط في إطار السعي إلى دعم وتدعيم مبادئ المساواة وممارسة المواطنة والحقوق.

إن البحث، موضوع هذا العمل، قد تم انجازه في جمال بتونس بالاعتماد على المنهج الكيفي وعلى «البحث الموجه بالمشاركة» الذي يعتمد على تشريك الفاعلين في نسق ديناميكي لتبادل الأفكار والتجارب. وهو بحث قام بالأساس على عينة تمثيلية مكونة من ثمانين امرأة ويهدف إلى بلورة استراتيجية من أجل مساهمة أفضل للنساء في الانتخابات.

هذا، كما قام البحث الموجه موضوع هذا التقرير على مزاجية تقنيات الملاحظة المباشرة بالمقابلة المعمقة وبحلقات النقاش مع «الفرق الإستراتيجية» المتكونة من أشخاص يمثلون في الآن نفسه النسيج الاجتماعي بمدينة جمال والأجيال على اختلافها وجل توجهات ومنظمات المجتمع المدني (أحزاب سياسية، مجالس بلدية، نقابات، جمعيات، إلخ).

لقد بينت المقابلات المعمقة أن مشاركة المرأة في الانتخابات هو أمر محكوم في الغالب بتقاطع الإرادة الفردية لتأكيد الذات، والوضعيات الاجتماعية والسياسية المناسبة التي تسمح للشخص بولوج عالم السياسة عموماً وحتى مراكز القيادة عن طريق الشبكات العائلية والاجتماعية والسياسية.

يؤكد هذا البحث إذن أن النساء يعانين أكثر من الرجال من عوائق وصعوبات ذات أبعاد عدة تعطل مشاركتهن السياسية:

- طريقة اشتغال الأحزاب السياسية تمثل أحد الأسباب التي تعطل مشاركة المرأة في الانتخابات وفي السياسة بشكل عام (نمط تعيين واختيار المرشحين، علاقات القوة، الصراعات، قانون المنافسة، تكوين شبكات التحالف، إلخ).
- التنشئة الاجتماعية الأولية التي تؤمنها العائلة والمدرسة ومجموعات الأتراب على وجه الخصوص تساهم في غرس أحكام خاطئة وتمثيلات وقيم مرتبطة بالأنوثة والذكورة، تنظم العلاقات الاجتماعية بين الجنسين ونمط اشتغال المؤسسات الاجتماعية. وهكذا تمتد جذور التمييز السياسي ضد المرأة إلى مثل هذه القيم والتمثيلات التي تقسم الحقول الاجتماعية (العمل، الجمعيات، السياسة، النقابات، الترفيه، الثقافة، الرياضة، إلخ) بين الرجل والمرأة بطريقة غير متكافئة وتجعل السياسة والانتخابات حكرا على الرجال.
- الفردانية وغياب ثقافة التطوع، وهي خصائص لا تميّز النساء فقط ووردت على ألسنة عديد المستجوبات حول هذا الموضوع، قد تعتمد لتفسير بعض أوجه أزمة المشاركة السياسية للمرأة. فالإنخراط في عالم السياسية يمكن أن يقوم على عملية احتساب للكلفة والربح على نحو ما يحيل لما يعتبره بعض الباحثين بـ«سوق المشاركة». وفي الظرفية الحالية، لم يحقق مثل هذا الاحتساب سوى تعميقا للأزمة وتعطيلها متزايدا لانخراط المرأة التونسية في الديناميكية السياسية لبلدها.

مقدمة

لقد أفرزت ثورة جانفي 2011 بتونس واقعا سياسيا جديدا لم يعهده التونسيون من قبل. فتضاعف عدد الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية عشرات المرات وفتحت وسائل الإعلام أمام قيادات وخطابات ومواقف سياسية جديدة وفتح المجال العام أمام الجميع. وإذا كانت انتخابات المجلس التأسيسي (23 أكتوبر 2011) فرصة حقيقية أمام النخب السياسية والاجتماعية لنشر تصوراتها المستقبلية للبلاد وكسب ثقة الرأي العام، فإن ما حققته المرأة في هذا الإطار لم يكن بالمستوى المطلوب. فنسبة مشاركة النساء اللاتي تم تمثيلهن في إطار ما عرف بتونس بـ «قانون المناصفة»⁽¹⁾ باقتسام عدد المقاعد القائمة الانتخابية بالتساوي مع الرجال، لم تتجاوز الـ 23%. كما لم تحصل النساء سوى على حوالي 22% من عدد مقاعد المجلس التأسيسي.

وإذا كان من المعروف لدى الباحثين في علم الاجتماع أن «المجتمعات لا تغيّر القوانين»، فإن الرأي العام التونسي عموما قد تفاجأ بإحصائيات ما بعد الانتخابات وخاصة في ما يتعلق بالمرأة. وبينت تحاليل إعلامية وسياسية عدّة أن المرأة لم تكن فقط «مرسّحا من الدرجة الثانية» بالنظر إلى العدد الضئيل للنساء اللاتي احتلّين رؤوس القوائم (7%)، بل وكذلك بالنظر إلى التردد الكبير والدرجاتية اللذين ميّزا عمليات تشريك النساء في القوائم الانتخابية المهيمن رجاليا على كل تفاصيلها إعدادا وتسجيلا ونشرا وتوزيعا.

لقد بيّنت انتخابات سنة 2011 بتونس أن قرار المرأة في ما يخص الانتخابات، ترشحا ومشاركة وتصويتا، لم يكن مستقلا بالقدر الكافي. كما أنه لا يعكس إرادتها الحرة ولا كذلك ما يمكن أن تكون قد اكتسبته من خلال سلسلة

1. في إطار هذا القانون تم إقرار مبدأ المناصفة في توزيع عدد المقاعد بين الرجال والنساء في كل القوائم الانتخابية على أن يكون ترتيب أعضاء القوائم باحترام مبادئ التناسف والتواتر بين الرجال والنساء.

الإصلاحات القانونية التي مست مكانتها العائلية والاجتماعية منذ ظهور مجلة الأحوال الشخصية سنة 1956.

وهكذا، تظهر القراءة الجندرية (genre) لنتائج التجربة الانتخابية الأخيرة أن التمكين الاجتماعي والسياسي للمرأة لا يمرّ فقط عبر القوانين - على أهميتها - بل وكذلك عبر ما يمكن أن تستحدثه المجتمعات بداخلها من ديناميكيات تلعب فيها قواها الحية وحركاتها الاجتماعية (أحزاب سياسية، جمعيات، نقابات، منظمات، إلخ) الدور الرئيسي.

في هذا الإطار، تسعى جمعية «صوت المرأة» بجمال من خلال تنفيذ مشروع عنوانه «خيار انتخابي حر» إلى إكساب المرأة بجمال الإمكانيات التي توفر لها استقلالية صوتها وحرية وحمايته من كل استغلال في الانتخابات القادمة. وفي هذا الصدد، قررت الجمعية القيام بدراسة ميدانية للحصول على معطيات أولية حول الوعي السياسي والانتخابي لدى المرأة في مدينة جمال. وحددت الأهداف العامة للدراسة في ما يلي:

1. الحصول على معطيات نوعية وإحصائيات حول درجة وعي المرأة بجمال بالواقع السياسي: انتخابات المجلس التأسيسي.
2. معرفة أسباب مشاركة المرأة بجمال أو عزوفها عن التصويت في انتخابات المجلس التأسيسي.
3. تحديد العوائق والصعوبات التي تواجهها المرأة بجمال التي تمنعها من أن تكون مواطنة واعية بدورها وفاعلة في الشأن السياسي.

لقد قامت المرحلة الاستكشافية التي دامت شهرين (أفريل وماي 2012) على عقد اتصالات مع الفاعلين السياسيين والجمعياتيين من النساء على وجه الخصوص . كما تم اعتماد بعض المقابلات التفهيمية على أساس دليل مقابلة (أنظر الملحق) مع بعض الأشخاص الذين وقع اختيارهم من بين هؤلاء الفاعلين على أساس مواقعهم المفاتيح وتحسيسهم الإضافي بضرورة دعم مشاركة المرأة السياسية.

وتراوح تعاملنا مع مجال الدراسة، بين غايتين. تتعلق أولهما بمحاولة فهم الظاهرة المدروسة في إطار خصوصيتها المجالية (معمدية جمال) والاجتماعية. ترتبط ثانيتهما بمحاولة الانفتاح على المجال الجغرافي والاجتماعي العام لمنطقة الدراسة بما يمكن أن يفيد في إطار استكشاف ما قد يطرأ على الفاعلين وسلوكياتهم من تغيرات قد لا تتاح فرصة فهم دواعيها وبواعثها لاحقا. فهذه المعتمدية التابعة لإداريا لولاية المنستير هي نموذج لعديد القرى الساحلية التونسية التي تتميز، بالإضافة إلى ارتفاع عدد سكانها (حوالي 57 ألف نسمة سنة 2009)⁽²⁾، بمحافظتها على الطابع الريفي- المديني الخاص. وهي بذلك تعد معتمدية تجمع اليوم بين تقليدية تعكس تجذرا في الماضي من شأنه - ربما - أن يفسر بعض خفايا المشاركة الضعيفة للمرأة في الانتخابات، وتجديد يفيد الانخراط في المستقبل، يمكن بواسطته أن نفهم بعض خفايا الانخراط الايجابي لبعض القوى المدنية في مسار الثورة بما تعنيه من إبداع لواقع اجتماعي وسياسي وثقافي جديد.

لقد دفعتنا الحاجة إلى المعلومة إلى أن ننخرط في مسار متواصل مع عديد النساء بوصفهن «فاعلات سياسيات وفي المجتمع المدني» ونقوم بمقابلات فردية مع خمس وخمسين امرأة قاطنة بهذه الجهة. كما دفعتنا الحاجة إلى

2. 55.113 نسمة سنة 2004 منهم 27756 امرأة. المعهد الوطني للإحصاء. التعداد العام للسكان والسكنى. 2004.

التثبت من المعلومة المتوفرة من المقابلات الفردية أو إلى تعميقها إلى إنجاز مقابلات جماعية مع نساء من الجهة يمثلن تقريبا كل الاتجاهات والحساسيات ليتجاوز العدد الجملي لوحدات العينة الثمانين امرأة.

لقد تم استغلال نتائج المقابلات الاستكشافية في إطار الإشكالية المطروحة ومنهجية البحث الموجه الذي يهدف إلى استحداث ديناميكية تشاركية عن طريق بناء مقارنة بحثية مع الفاعلين أنفسهم وذلك بمحاولة تنزيل هذه المقاربة في مسار معرفي قائم على التقنيات الأساسية للبحث الميداني.

1. إشكالية البحث الموجه ومنهجيته

1. الإشكالية

قبل موعد الانتخابات، أطلقت الحكومة حملة تحسيسية لتشجيع النساء على الإقبال على صناديق الإقتراع. كانت مبادرة «يجب أن أذهب» التي انتهت يوم الخميس 20 أكتوبر 2011 تهدف إلى تدعيم حضور النساء في الساحة الانتخابية وتوسيع المشاركة القاعدية. لقد قدم الفيديو الذي تم استعماله في إطار هذه الحملة أربع نساء: أستاذة وخياطة وطالبة وعاملة فلاحية. «لي موعد مع الحرية، مع الديمقراطية، مع الكرامة، مع المواطنة، مع المساواة» هكذا يقول هذا الفيديو. «الانتخاب هو حق ومسؤولية كل امرأة تونسية». وكان الهدف، كما بينت السيدة ليليا العبيدي وزيرة شؤون المرأة والأسرة بتونس في إحدى الندوات خلال شهر سبتمبر 2011، هو تشجيع النساء على المشاركة في الحياة السياسية وإثبات حضورها في المجلس التأسيسي.

لقد تم إطلاق هذه الحملة التي دامت عشرين يوما في ضوء المشاركة المتواضعة والحضور الضعيف للمرأة في الساحة السياسية بالبلاد عقب الثورة. فرغم أن الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة قد أقرت مبدأ التساوي بين الجنسين في القوائم الانتخابية، فإن عددهن على رأس القوائم بقي ضعيفا جدا. وعن الناخبات، سجل فقط تسجيل 13% من النساء لهذا الموعد كما بينت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات خلال شهر أوت 2011.

إن مشاركة المرأة في الانتخابات هي مسألة تنخرط ضمن منطوق دعم وتفعيل مبادئ المساواة وممارسة المواطنة. السؤال المطروح إذن هو التالي: إلى أي حد ترتبط المشاركة السياسية للمرأة وولوجها عالم السياسة ومواقع القرار بدناميكية فردية وجماعية تتداخل فيها المسارات والموارد والشبكات لغاية تدعيم القيادات النسائية من ناحية، ومنطقيات (logiques) فردية قائمة على التحالفات والصراعات والطرق الخاصة لإثبات الذات والرقى في عالم السياسة من ناحية أخرى؟

بلغة أخرى، حتى تكون امرأة سياسية، لا بد للمرأة من تعبئة موارد فردية وعائلية واجتماعية من شأنها تدعيم دخولها وفعلها وحراكها داخل المجال العمومي (a) (sphère publique). ويضاف إلى ما سبق، صورة أخرى لمشاركة المرأة في الحياة السياسية جديرة بأن يتم تداولها هنا. إنها صورة صراع المرأة ضد ثقافة سياسية تسلطية وقيم اجتماعية ذكورية. فالمسألة إذن مرتبطة بتعدد ظروف مشاركة المرأة في عالم السياسة وخاصة في مواقع القرار السياسي التي تبدو -في تونس كما في عديد الدول الأخرى- حكرا على الرجال.

إن غاية الإشكالية التي تربط المسارات الفردية بالشبكات الاجتماعية وبالروابط بين التحالفات والصراعات التي تميّز السياسة، هي الانتباه إلى المشاركة السياسية للمرأة باعتبارها مسارا عاما تتداخل فيه علاقات النوع وتأثير الثقافة والعادات وعلاقات القوة التي تخترق الحقل السياسي والاجتماعي.

2. المنهجية

لقد كانت المقاربة المعتمدة في هذا العمل موجهة باختيار منهجي يهدف إلى إنتاج معرفة صالحة وضرورية للفعل والتدخل. وتتمثل في وضع استراتيجية بحث من شأنها أن تمكننا من بلورة خطة عمل ضمن أفق تغيير اجتماعي. وتتبلور المسألة أساسا في المزوجة بين مجهودات وتجارب الباحث / الباحثين والفاعلين لغاية التأثير على سير الأشياء. ويكون الهدف بذلك دمج البحث بالفعل لاستحثاث وتسهيل التغيرات وتأسيس معارف علمية جديدة. هذه المقاربة التي يتم تطبيقها منذ انطلاق العمل مع الفاعلين المعنيين هي ققاربة كيفية وتقرب من ثنائية الاستكشاف / الاكتشاف (exploration découverte) التي تتماشى والمنطق الافتراضي الاستنتاجي.³⁾

3. Robert Mayer et Francine Ouellet, « La recherche dite 'alternative'. la recherche-action, la recherche participative, l'intervention sociologique, la recherche féministe et la recherche conscientisante », in Robert Mayer, Francine Ouellet & alii, Méthodes de recherche en intervention sociale, Montréal/ Paris, Gaëtan Morin éditeur, 2000, p. 290.

3. البحث الكيفي

مثلما هو شأن أيّ مسار بحثي، يحتوي البحث الموجه الذي قمنا به في إطار دراسة مشاركة المرأة في الانتخابات في جمال، على عدة مراحل أساسية. وبما أن التوجه النظري والمنهجي متأصل بالضرورة في الممارسة وفي التدخل الاجتماعي، فإن المقاربة التي ننتهجها هنا تعود إلى الموقع الاستنتاجي، حيث تلوح المرحلة الاستكشافية كمرحلة ضرورية لبناء البحث الأساسي. وهكذا يمكن تجسيم بحثنا كما يلي:

- الملاحظة اللاشكلية لميادين البحث. وهي المرحلة الأولى للبحث والتي تتمثل في الاتصال بالفاعلين وتحديد الأدلاء المفضلين
- البحث الاستكشافي الذي يتمثل في مقابلة الشخصيات المفاتيح، حيث يتعلق الأمر باستكشاف براغماتي يهدف إلى بناء مسار البحث لغاية الإجابة عن اهتمامات الفاعلين الميدانيين.⁽⁴⁾
- البحث الأساسي الذي يقوم على تعدد تقنيات البحث
- الاجتماعات مع الفرق

أهمية المرحلة الاستكشافية

يرتبط اختيار الأشخاص المستجوبين خلال المرحلة الاستكشافية بتعبئة الباحث (الباحثين) لمعارفه (هم) وبمدى تفرغ الأشخاص المرجعيين أي أفراد يحتلون مواقع مفاتيح داخل حقل البحث تسمح لهم بالتحدث على أساس معرفتهم بالسبب، وحتى بتوضيح وتفسير ما يعيشه حقل البحث من ديناميكية وتغير. وبما أن الأمر يتعلق ببحث كيفي يهدف إلى تحديد الاتجاهات وليس ببحث كمي يهدف إلى قياس الآراء والمواقف، فإن مسألة تمثيلية العينة لا يمكن أن تنحصر في العدد والمشاركة بالنظر إلى عدد المواقع. بعبارة أخرى، إن المسألة لا تتعلق بمضاعفة عدد المستجوبين إلى ما لا نهاية، ولا بالإحاطة بجملة المتغيرات (النوع، المهنة والصفة، العمر، الوسط الجغرافي، إلخ)، بل الأهم

4. Ruth Canter Kohn & Pierre Nègre, les voies de l'observation. Repères pour les pratiques de recherche en sciences humaines, Paris, L'Harmattan, 2003, pp. 153-154.

من ذلك هو تحديد الفاعلين الأكثر تأثيراً عن طريق إشعاعهم الفردي وقدرتهم على تنزيل أفعالهم في إطار شبكات اجتماعية واسعة. ويأخذ اختيار هؤلاء الأشخاص أو المخبرين المفضلين بعين الاعتبار طبعاً، العناصر الأساسية التي تحدد المشاركة السياسية للمرأة في جمال على غرار العلاقات بين النساء والرجال، بين المدينة والريف، بين المحلي والشامل، وكذلك التبادل الجيلي و التجابات الانتخابية والتواصلية.

إن المرحلة الاستكشافية هي مرحلة ضرورية لأنها توجه مسار البحث عن طريق أخذ خصوصية الحقيقة الاجتماعية المدروسة بعين الاعتبار. و عوض اعتبار الميدان كوحدة للتثبيت من إشكالية محددة بصفة مسبقة، فإن المرحلة الاستكشافية تعتبر الميدان كنقطة انطلاق لهذه الأشكلة.⁽⁵⁾

تكمن أهمية هذه المرحلة إذن في ما يلي:

- كشف مجالات البحث والعناصر المرتبطة بالمشاركة السياسية للمرأة بجمال
- تحديد أهداف العمل والفرضيات الميدانية
- تعديل دليل المقابلة
- أخذ رأي الفاعلين المعنيين في تحديد استراتيجية البحث بعين الاعتبار

إجراء المرحلة الاستكشافية

تمثل المرحلة الاستكشافية مرحلة لا غنى عنها لإنجاز البحث الموجه الذي لا يمثل منهجاً في حد ذاته، بل إستراتيجية توجه البحث وتحدد اختاره لتقنيات البحث الموجه. وهي تقنيات لا تختلف عن تقنيات علم الاجتماع التجريبي الكيفي على غرار المقابلات التفهيمية والملاحظة الما-قبلية للفاعلين. ويعود اختيار هاتين التقنيتين لأهميتهما المنهجية في تجميع معطيات ميدانية غنية ومعقدة حول موضوع الدراسة.

5. Jean-Claude Kaufmann, L'entretien compréhensif, Paris, Nathan, Coll. 128, 1996, pp. 19-24.

البحث الميداني الفعلي

لقد تم تخطيط البحث الأساسي في ضوء مكونات المرحلة الاستكشافية وأعمال ورشتي التفكير اللتين تم إجراؤهما مع منخرطات جمعية «صوت المرأة» بجمال يومي 21 و22 أبريل 2012. إنها مختلف مراحل مسار البحث التي حاولت وضع تجارب ومنطقيات ومعارف وخبرات مختلف الأعراف والفاعلين (الفاعلون المعنيون، «الممولون»، الباحثون، أصحاب القرار) المعنيين والمنخرطين في هذا البحث الموجه لمحاولة وضع أساس خطة عمل بهدف تدعيم مشاركة المرأة الجمالية في الانتخابات القادمة.

البرنامج الزمني لأهم عناصر البحث الميداني

العمادات	العمادات	العمادات
21 أبريل 2012	ورشة تفكير مع أعضاء جمعية صوت المرأة لتحديد برنامج الدراسة وجدولها الزمني	اللقاء الأول
22 أبريل 2012	ورشة تفكير مع أعضاء الجمعية لتحديد إشكالية الدراسة ومنهجيتها: أسباب ضعف مشاركة المرأة في الانتخابات وآليات دعم استقلالية قرارها + عمل ميداني كيفي	اللقاء الثاني
29 أبريل 2012	حصة تكوينية حول العمل الميداني وطرق تجميع المعطيات لفائدة أعضاء الجمعية (تقنيات البحث عموماً والبحث الكيفي على وجه الخصوص، دليل المقابلة، إجراء المقابلة، الأخطاء الواجب تلافيها، إلخ)	اللقاء الثالث
05 ماي 2012	<ul style="list-style-type: none"> حصة تكوينية حول طرق تحليل المعطيات الكيفية + تفريغ المقابلات مقابلة جماعية مع أعضاء وناشطات من جمعية صوت المرأة حول موضوع الدراسة 	اللقاء الرابع
19 ماي 2012	<ul style="list-style-type: none"> حصة تكوينية حول طرق تحليل المعطيات الكيفية في علاقة بموضوع الدراسة مقابلة جماعية مع ناشطات وامتعافات مع الجمعية 	اللقاء الخامس

لقد أجري البحث الموجه الذي زاوج بين استراتيجية البحث واستراتيجية الفعل محاولاً تعديل الساحة السياسية في مدينة جمال لصالح تقسيم أكثر عدلاً وأكثر توازناً لأدوار ومكانات النساء والرجال صلب عالم السياسة.

وبالنسبة إلى السياق التونسي، كشف البحث الاستكشافي أن المنظومة القانونية (مجلة الأحوال الشخصية وقانون الانتخابات) يمثل عنصر تعبئة لمشاركة واسعة من طرف النساء في الحياة السياسية. وهكذا، وجب أن يكون البحث مبنياً على أساس الوصول إلى استراتيجية مهتمة أولاً بالنساء أنفسهن وثانياً بالمجتمع المدني بمختلف فاعليه والمتدخلين في إطاره.

ولإدراك مختلف هذه الأهداف، تم تبني ثلاث تقنيات ميدانية في إطار هذا البحث الكيفي: الملاحظة، المقابلة الفردية والاجتماعات العامة (بعد تحديد وتكوين الفرق الاستراتيجية)⁽⁶⁾.

4. وصف العينة

سمحت لنا العناصر الأولية التي استقينها من المرحلة الاستكشافية بتحديد حجم العينة بثمانين امرأة مصنّفات حسب عديد المتغيرات الاجتماعية. وقد توزعت العينة بين مجموعة أولى تعدّ خمس وخمسين امرأة شملها العمل الكيفي الفردي باعتماد تقنية المقابلة الفردية، ومجموعة ثانية تعدّ 25 امرأة ممن شملهنّ العمل الكيفي الجماعي باعتماد تقنية تنشيط الفرق الإستراتيجية.

وفي حين كان اختيار النساء المشكّلات للمجموعة الأولى قصدياً من خارج جمعية صوت المرأة، فإن المجموعة الثانية قد تم اختيارها عشوائياً من بين عضوات الجمعية وبعض المتعاطفات معها، ممن حضرن جميع أو بعض اللقاءات التي تمّ تنظيمها في إطار هذه الدراسة.

5. Cf. infra. : 3- la recherche-action participative

بصفة عامة، تتلخص أهم خصائص أفراد العينة التي شملها العمل الكيفي الفردي في الجدول الموالي:

توزيع أفراد العينة حسب خصائصها الديموغرافية والاجتماعية

العمر	30 - 18	45 - 30	60 - 45	60 فأكثر
المستوى التعليمي	ابتدائي(2)	ابتدائي(2)	ابتدائي(2)	ابتدائي
	ثانوي(2)	ثانوي(2)	ثانوي(2)	ثانوي
	جامعي(2)	جامعي(2)	جامعي(2)	جامعي
الحالة المدنية	عزباء(2)	عزباء(2)	////////	////////
	متزوجة(2)	متزوجة(2)	متزوجة(2)	متزوجة
	مطلقة / أرملة	مطلقة / أرملة	////////	////////
المهنة / الوضعية المهنية	طالبة	//////////	////////	////////
	إطار عال	إطار عال	إطار عال	////////
	إطار متوسط	إطار متوسط	إطار متوسط	////////
	عاملة	عاملة	عاملة	////////
	عاطلة	عاطلة	عاطلة	////////
	شؤون المنزل	شؤون المنزل	شؤون المنزل	////////
	جمال	جمال	جمال	////////
غير جمال	غير جمال	غير جمال		
العدد الجملي	19	18	15	04

إجمالاً، يمكن تقديم خصائص العينة التي شملتها المقابلات التفهيمية كما يلي:

• العمر

يبين الإطلاع على ما تم تحصيله في إطار البحث بالمقابلة أن الفئات العمرية التي شملتها العينة هي التالية:

- الفئة الأولى وتعني النساء اللاتي تنحصر أعمارهن بين 18 و30 سنة والتي تمثل 43% من العينة الجمالية
- الفئة الثانية وتعني النساء اللاتي تنحصر أعمارهن بين 30 و45 سنة والتي تمثل بدورها 27% من العينة الجمالية
- الفئة الثالثة وتعني النساء اللاتي تنحصر أعمارهن بين 45 و60 سنة والتي تمثل 52% من العينة الجمالية
- الفئة الرابعة وتعني النساء اللاتي تتجاوز أعمارهن الـ60 سنة والتي تمثل 5% من العينة الجمالية
- ويظهر من خلال هذه الإحصائيات أن العينة المعتمدة في العمل الميداني قد نجحت في تحقيق حدٍ أدنى من التمثيلية الكمية للمجتمع الأم مع الأخذ بعين الاعتبار للسن الدنيا للانتخاب المحددة قانوناً بـ18 سنة. ونلاحظ أن الفئات العمرية المهيمنة على العينة هي بالذات فئات شبابية بالدرجة الأولى بمعدل أعمار لا يتجاوز الـ25 سنة. وتخفض الأهمية التمثيلية للفئات الأكبر سناً عددياً، كلما ارتفع السن تماماً كما هو الحال بالنسبة إلى المجتمع الأم.

• المستوى التعليمي

بالنظر إلى نسبة النساء اللاتي يتمتعن بمستوى تعليمي متقدم نسبياً (ثانوي أو أعلى)، وبالنظر إلى الخصائص العامة للعينة وخاصة في ما يتعلق بالفئات العمرية والسوسيو مهنية المشكلة لها، يمكن أن نقول إن المستوى التعليمي لعينة البحث جد مهم حيث تتوزع العينة في هذا الإطار على فئات أربع:

المستوى التعليمي			
أمي / تعليم كبار	ابتدائي	ثانوي	جامعي
% 4	% 27	% 24	% 45

• الحالة المدنية

بمعدل أعمار يقارب الـ 37 سنة، تظهر العينة قيد الدرس بناء على حالتها المدنية كما يلي :

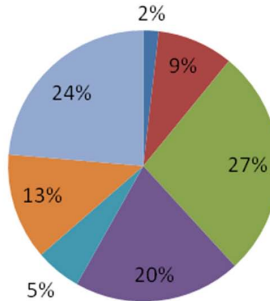
الحالة المدنية		
عزباء	متزوجة	مطلقة / أرملة
% 40	% 54	% 6

• الفئات الاجتماعية المهنية

تبيّن نتائج البحث الميداني أن كل الفئات الاجتماعية المهنية تقريبا التي تهيكّل النشاط الاقتصادي النسوي في منطقة الدراسة، كانت ممثلة في العينة. وسواء كنّ ربات بيوت أو عاملات، إطارات عليا أو إطارات وسطى، تاجرات أو موظفات، إلخ، فإن كل النساء تقريبا كنّ ممثلات في عينة البحث على نحو ما يبينه المجسم التمثيلي التالي:

الفئات الاجتماعية المهنية

■ إطار عل ■ إطار متوسط ■ مهن حرة ■ عاملة ■ ربة بيت ■ طالبة ■ لا إجابة



5. الأهمية البراغماتية والإجرائية للبحث الموجه

من المهم أن نوضح هنا أن ربط الصلة مع مختلف هؤلاء النساء قد تمّ تأمينه عن طريق أشخاص ووسطاء (أدلاء) هم أساسا من بين نشطاء ومنخرطات جمعية صوت المرأة بجمال اللائي قمن بأجراء القسم الأكبر من المقابلات الفردية مع أفراد العينة.

الملاحظة

من المهم أن نبيّن أن البحث الموجه «ليس له منهجا خاصا، بل أنه يقوم بالأحرى على تعدّد في تقنيات تجميع المعطيات.⁽⁷⁾ وإذا كانت الملاحظة اللاشكلية أساسية خلال المرحلة التجريبية، فإنه من الضروري خلال مرحلة البحث الرئيسي تبني نوع آخر من الملاحظة ينعتها بعض الباحثين بـ«الإستراتيجية»⁽⁸⁾ وتبدو لنا هذه الملاحظة الأكثر أهمية وتلاؤما مع الفكر الذي يقود البحث الموجه ويهدف له إلى الفهم من أجل الفهم، بل إلى الفهم من أجل التغيير والفعل في الحقيقة الاجتماعية الملاحظة.

وفي ما يخص عملنا في إطار المرحلة الاستكشافية، فإنه لن يقوم على الملاحظة بالمشاركة بل يقوم بالأحرى على ربط الصلة مع الأشخاص المرجعيين، وذلك عبر استجواب مخبرينا المفضلين. وهو ما سيمنح لنا فرصة تحديد بعض الممارسات والوضعيات التي ستدور بطريقة تلقائية تحت أنظارنا. مثل هذه العناصر التجريبية ستكمّل المعلومات المجمعّة من خلال المقابلات الفردية.

لقد تم تشريك المستجوبات أنفسهن منذ البداية في مسار جمع وتحليل المعطيات وذلك للمساهمة في تغيير العلاقة بالسياسة والعلاقة بين الباحث والمستجوب.

7. Robert Mayer et Francine Ouellet, op. cit., p. 291

8. Cf. Marie-Renée Verspieren, Recherche-action de type stratégique et science(s) de l'éducation, Paris / Bruxelles, l'Harmattan / Contradictions, 1990, pp.86-106.

المقابلات المعمقة / التفهيمية

لإجراء البحث، سوف نعطي الأولوية للمقابلات الفردية. ولكن، بعض المقابلات ستشمل أشخاصاً آخرين عندما تستوجب الظروف ذلك أو عندما يظهر أن الانفراد بالشخص المستجوب أمر صعب أو مستحيل. وتبعاً لذلك، وحتى ولو كانت المقابلة فردية، فإنه هناك بالضرورة إضافة ونتيجة جماعيتين. للـك أن كل شخص من المستجوبين هو «عون مضاعفة» (-agent multipli- cateur) بالنظر إلى تمثيلته لمجموعة (جمعية، حزب سياسي، مجلس بلدي، إلخ) في إطارها أبداع ديناميكية معينة حول البحث. وتبقى المقابلة المفضلة هي المقابلة التفهيمية، حيث يتعلق الأمر بنمط خاص من المقابلات يتميز بترك هامش واسع من الحرية للأشخاص المستجوبين بما يسمح لهم بإعطاء أكثر ما يمكن من المعلومات التي تعتبر ضرورية بالنسبة إلى البحث.

إن أهمية هذه التقنية تتعلق بالأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل مستجوب عن طريق منح الباحث إمكانية طرح أسئلة خاصة بالنظر إلى الإجابات المقدمة من طرف الشخص المعني.

البحث الموجه التشاركي: «الفرق الإستراتيجية»

لقد مكنتنا المرحلة الاستكشافية من استئناس ميادين البحث ونسج علاقات مع شخصيات مرجعية بما ساعدنا على تحديد «الفرق الإستراتيجية» التي تمثل بشكل ما «النسيج السياسي» لكل فئة من فئات الدراسة.

وعلى هذا الأساس، فإن غاية الاجتماعات التي تم تنظيمها ليست دفع الأعضاء إلى إدخال تغييرات مباشرة وفورية على سلوكياتهم وممارساتهم في ما يخص المشاركة في الحياة السياسية بشكل عام، والانتخابات بشكل خاص. فالأمر يتعلق أساساً بتحسيس وتعبئة الفاعلين المعنيين لغاية المشاركة في تصور خطة عمل (plan d'action) يرمي إلى إطلاق مسار تغيير لصالح مشاركة أفضل للنساء في الانتخابات القادمة.

II. علاقة المرأة بالشأن العام

يتنزل طرحنا لمسألة الاهتمام بالشأن العام ضمن هذه المرحلة من الدراسة في إطار التمشي العام الذي قاد العمل الميداني منذ بداياته. إذ قامت الإشكالية الأساسية للبحث على أساس أن مسألة المشاركة في الانتخابات لا يمكن فهمها إلا في إطار التصور العام الذي قد يساهم في توجيه أفعال الفاعل الاجتماعي في علاقته بالشأن العام سياسيا كان أم ثقافيا أم اجتماعيا. وهكذا، يمكن القول إنه كلما كان المجتمع ديمقراطيا وتعدّديا، كلما كانت مجالته العامة الثقافية والسياسية والاجتماعية أكثر انفتاحا واستعدادا لإدماج أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع.

1. المشاركة في الانتخابات

حتى نستطيع الإحاطة بمسألة حضور النساء الجماليات في الانتخابات بشكل خاص وفي المشهد السياسي عموما، من المهم أن نحدد مفهوم المشاركة. ففي معناها الواسع، تحيل هذه العبارة إلى عديد المراجع والإجراءات والوسائل التي تسمح للمواطنين، نساء ورجال، بأخذ نصيبهم في القرارات التي تعني جماعة ما والمساهمة في تسيير شؤون المدينة. وكما بينا سابقا، فإن المشاركة غير ممكنة خارج قيم الديمقراطية القائمة على أساس التشريك الضروري للمواطنين الفاعلين رجالا ونساء، وفي هذا المعنى، تحيل المشاركة في الانتخابات إلى ممارسة المواطنة السياسية التي تسمح للأفراد باعتبارهم مواطنين بالتمتع بحقوقهم المدنية اللازمة للانتماء للوطن (الانتخاب، الأهلية، الوصول إلى مواقع المسؤولية، الحريات العامة، الانتماء إلى الأحزاب السياسية وإلى النقابات، استعمال العرائض والمناسبات العمومية، إلخ).

بالإضافة إلى هذا، تقوم المشاركة في الانتخابات على منطقتين تحديديتين: يجب أن نستهدف به. فانتفاء الشخص إلى حزب سياسي أو نقابة أو جمعية، إلخ، يسمح له بالحضور والتعريف بنفسه كعضو من الجماعة السياسية مع كل ما تخفيه من قيم ومعايير ورموز وأنماط سلوك وشعائر وشبكات تحالف

إلخ. وعلى هذا الأساس، نجد أنه كلما كانت النساء منخرطات أو ناشطات في الأحزاب أو الجمعيات أو الهيئات النقابية كلما كان التزامهن بالمسار الانتخابي، تسجيلاً وترشحاً وتصويتاً، أكبر. تقول إحدى السيدات (26 سنة، أستاذة) المنخرطات بأحد الأحزاب السياسية: «المرأة يجب عليها الانخراط في كل ما يعني وطنها لأنها نصف المجتمع. صحيح أن كفاءتي لم تسمح لي بالترشح إلى الانتخابات، ولكنني كنت من أول من شاركوا يوم التصويت».

هكذا، كلما كان الانخراط الاجتماعي للمرأة كبيراً، كلما كانت مشاركتها في الشأن العام أكثر فاعلية وعقلانية. ويمكن لهذه الصورة أن تفسر لنا لماذا ترفض بعض النساء الانخراط في الانتخابات ولماذا لا تولي بعض النساء، على اختلاف درجاتهن العلمية والمهنية والاجتماعية، أي أهمية تذكر لحق الانتخاب. تقول إحدى المستجوبات (39 سنة، عاملة بمصنع) «النقابة !!! أحنأ أنجموها النقابة !!! أنا حتى الاجتماعات ما نجهمش، بيدوا يتعاركو في بعضهم... السياسة هادي ما هيأش متاع نساء.. المرا مكانها الطبيعي دارها وصفارها». ووفق المنطق نفسه، يمكن أن نفهم كيف تقبل بعض النساء، من ربات البيوت والعاملات ولكن أيضاً من الطبيبات والمعلمات، أن تضحى بحقها في الانتخاب بداعي رعاية الأبناء أو الاهتمام بالمنزل أو منع الزوج لها من القيام بذلك. وعموماً، وعلى الرغم من أهمية ما يمكن أن يكون للمستوى التعليمي من تأثير في هذا المستوى، فإننا لا نجد مثل هذه السلوكيات السلبية المتعلقة بالشأن الانتخابي، إلا لدى نوع من النساء يتميزن أساساً بضعف انخراطهن الاجتماعي وانكفائهن حول تمثل اجتماعي منمط للمرأة لا يسمح لها في الغالب باستثمار ذاتها ولا قدراتها في ما هو شأن مواطني. وهو أمر يتدعم دون شك عندما نلاحظ أن كل النساء المنخرطات في هياكل مدنية أو سياسية من نقابات أو جمعيات أو أحزاب قد قمن إرادياً بالتسجيل والانتخاب. وأكثر من ذلك، إن هذا النوع من النساء هو في الحقيقة من يملك الحد الأدنى من المعلومات والوقائع التي سمحت له حتى من التحاور معنا في الشأن السياسي العام والانتخابي على وجه الخصوص.

هكذا، تمر المشاركة السياسية بالانتماء إلى مجموعة مؤسسة تمنح للفرد طاقات مؤسساتية وبشرية ومجال تعبير وفعل. وكذلك، من المهم أن نأخذ في الاعتبار درجة وكثافة المشاركة في الانتخابات التي تختلف حسب أن نكون مناضلين قاعديين أو «محترفي سياسة» أي ذوي مناصب قارة أو منتخبة. وعلى هذا النحو، يقاس الإقبال على الانتخابات بمعيار الحظوظ والفرص السانحة على المستوى الفردي (الموارد والخصائص الشخصية) وعلى المستوى الاجتماعي (مختلف أشكال الشبكات، السياق السوسيوسياسي، المؤسسات السياسية، إلخ)⁽⁹⁾.

علو على ذلك، هناك عنصر آخر يجب تناوله عند اهتمامنا بالمشاركة في الانتخابات وفي السياسة عموماً. إنه التمييز بين المشاركة التعاقدية والمشاركة غير التعاقدية أو الاحتجاجية⁽¹⁰⁾ (protestataire). وترتكز الأولى على فعل الانتخاب لتشمل سلوكيات سياسية متعددة تتجاوز العلاقة بالأحزاب أو بالمجتمع المدني عموماً. ويمكن أن تكون الثانية حقوقية أو مناسباتية أو سياقية قد تعبر عن حالات من ردّ الفعل الذي لا يرقى إلى مستوى الانخراط السياسي الفعلي (إمضاء العرائض، المشاركة في الاجتماعات، المشاركة في الإضرابات، إلخ).

ومن المهم كذلك أن ننتبه إلى الأهمية المتزايدة التي يحتلها المستوى المحلي للمشاركة السياسية والمواطنة. فالقيمة المسندة إلى المشاركة في الانتخابات وفي السياسة على المستوى المحلي والمجالي ليست بحدیثة.

9. Arnstein S. R., 1969. « A Ladder of Citizen Participation », Journal of the American Institute of Planners, 35 (4), pp. 216-224, cité dans « La participation politique et ses défis : territoires, action collective et registres », Conférence internationale organisée par la Chaire UNESCO, « Politiques urbaines et citoyenneté », l'UMR CNRS 5600 et l'Ecole Nationale des Travaux Publics de l'Etat, Lyon, 10-11 décembre 2007, publié sur Internet: <http://www.afs-socio.fr/ac-polurbaine.pdf>

10. Cf. Bernard Denni et Patrick Lecomte, Sociologie du politique, Grenoble, Presses Universitaires de Grenoble, 1990

فألكسيس دي توكفيل (Alexis de Tocqueville) كان قد بيّن كيف أن تشريك المواطنين في كل ما يمس اهتماماتهم المباشرة من قريب يمثل وسيلة لشدهم إلى الاهتمام بالشأن العام.⁽¹¹⁾ يتعلق الأمر إذن بعلاج منحه توكفيل لتجاوز هشاشة الديمقراطية. فهو يؤكد في هذا السياق أنه «بتكليف المواطنين بإدارة الشؤون الصغرى أكثر من منحهم حكم الكبرى، نشدهم للشأن العام» ويتمثل هذا الأمر «بضمان المشاركة في الشأن العام لكل فرد عن طريق منحه حريات على المستوى المحلي».⁽¹²⁾

ويهدف تثمين المحلي وسياسة الجوار إلى تأسيس وساطة بين السلطة المركزية والسلطة الجهوية والمحلية من جهة، وبين السلطة البلدية والمواطنين من جهة أخرى. وهذا يرتبط بإرادة سياسية تهدف إلى تدعيم الديمقراطية التشاركية كتتمّة للديمقراطية التمثيلية، وهو ما يصلح لشرعنة اختيارات وتوجهات السلطة المركزية. وعلى هذا النحو، يسير كل شيء كما لو أن الزعامة المحلية تمثل العمل السياسي غير المغترب، على عكس الزعامة الوطنية التي يمنعها ابتعادها عن الميدان من إدراك الحقيقة.⁽¹³⁾

2. مراكز الاهتمام الرئيسية ومدى الانخراط في الشأن العام

تبيّن المعطيات الميدانية أن جملة الخصائص التي ميّرت علاقة المرأة الجمالية بالشأن العام تتمحور أساس حول نقاط ثلاثة :

أولاً: بقدر ما نجد لدى بعض أفراد العيّنة وعيا كافيا بأهمية الشأن العام وبتعدده، فإننا نجد لدى البعض الآخر لا مبالاة واضحة تجاه القضايا العامة الرئيسية، بل وأحيانا انقطاعا تاما عما يحصل في الحقل العمومي من تحولات وأحداث. ومثلما نجد من النساء من تهتم بالسياسة والجمعيات والفن والإعلام والرياضة، إلخ فإننا نجد منهن من لا تتعدى مجالات

11. f. Claude Polin, De la démocratie en Amérique – Tocqueville – Analyse critique, Paris, Hatier, 1973, pp. 50-52.

12. Ibid p51

13. Anne Couvidat & Julien Dewoghelaere, op. cit., p. 29

اهتمامها الرئيسية الحقل المنزلي (الطبخ، رعاية الأبناء، الخياطة، التزييق، متابعة المسلسلات التلفزيونية، إلخ).

ثانياً: على الرغم من الوعي الكبير الذي أظهرته بعض النساء في ما يتعلق بأهمية الشأن العام، فإن هذا الأخير لا يشكل إجمالاً مجال الاستثمار الفردي والعائلي المفضل بالنسبة إلى المرأة الجمالية. فبالنظر إلى العدد الضئيل من النساء المنخرطات في الجمعيات والأحزاب (ست نساء)، يمكن القول إن اقتناع أغلبية النساء بأهمية المرأة بالشأن العام والنظرة اليجابية التي تتمتع بها المرأة المدنية والتزام بمطامح التغيير الاجتماعي الذي يمكن أن تفرزه مثل هذه الحركات. ولربما وفق هذا المنطق فقط، يمكن أن نفهم كيف أن المستجوبات ليست لهنّ في مجملهن (84%) أية علاقات مع هذا النوع من النساء بل إنهنّ لا يرغبن في مجملهن في معرفة مثل هؤلاء النساء ولا في الاضطلاع بموقع قيادي في صلب مثل هذه الحركات.

ثالثاً: يبدو أن علاقة المرأة الجمالية بالشأن العام تتحدد بناء على تمثيلها لهذا الأخير من ناحية، ولذاتها من ناحية أخرى. فالشأن العام الذي هو في نظر الغالبية الساحقة من المستجوبات (87%) مجال اهتمام النساء والرجال على حدّ السواء، محكوم في ذات الوقت بتمثل سلبيّ للمرأة في مستوى قدرتها على الفعل داخل هذا المجال. فالنساء الجماليات لا يزلن محكومات بمنطق تنفيديّ من الشأن العام يجعل من الانخراط الفعلي في الأحزاب أو الجمعيات أو النقابات أمراً كمالياً، لا يعني للمرأة الشيء الكثير. مثل هذا الأمر نلاحظه خاصة في إجابات النساء حول الأسئلة المتعلقة ببعض تفاصيل الانتخابات الأخيرة مثلاً. فبغض النظر عن اختلاف المستويات التعليمية لأفراد العينة، قلّما وجدنا إحاطة دقيقة أو شبه دقيقة من طرفهنّ بموضوع الانتخابات أو بنتائجها أو بنسبة مشاركة المرأة أو بعدد المقاعد النسائية بالمجلس التأسيسي، أو حتى بأسماء أبرز الوجوه السياسية التي تقود البلاد خلال هذه الفترة من تاريخها.

هكذا يتبين أن المشاركة في الانتخابات ليست مجرد قرار يتم اتخاذه يوم التصويت، بل هي بالأحرى مسار متكامل من التخطيط والأفعال يبني حسب التجارب الفردية والاجتماعية للأفراد المواطنين في الشأن العام. وفي هذا الإطار بالذات استفسرنا في المقابلات التفهيمية على مراكز اهتمام النساء المستجوبات. وكانت النتائج حول هذا الأمر غير مشجعة:

المستوى التعليمي				
الرياضة	الحياة السياسية والجمعياتية	شؤون المنزل	العمل	الفن والثقافة
% 13	% 13	% 27	% 7	% 40

وتبين المعطيات الإحصائية بالنهاية أن علاقة نساء جمال بالشأن العام هي في الغالب علاقة لامبالاة. فنسبة النساء اللواتي أظهرن بعض الاهتمام بالحياة السياسية أو الجمعياتية لا تتجاوز الـ 13 % كما لم تتجاوز نسبة النساء اللواتي يملكن تجارب سياسية أو نقابية أو جمعياتية الـ 17 % من المستجوبات. فليس من الغريب إذن أن يتأثر انخراط المرأة في مسار التغيير السياسي والاجتماعي هذا بكل وضوح بانعدام تجربتها. لقد كانت مشاركة هؤلاء النساء في الانتخابات الأخيرة التي تمثل حجر الزاوية لهذا التحول السياسي والاجتماعي ضعيفة، وذلك رغم الإصلاح القانوني و المجهودات التي بذلتها الدولة وكل قوى المجتمع المدني الحية.

وفي مقابل ضعف الاهتمام بالشأن العام لدى هؤلاء النساء، نلاحظ أنّ المجالات الرئيسية التي لا تزال تحظى باهتمام المرأة الجمالية هي عموماً مجالات تتميز تقليدياً بطابعها الأنثوي / النسوي كالفن والأدب ومتابعة التلفاز. بل إن هذه المجالات ترتبط في الغالب بالمجال المنزلي الذي يعتبر تقليدياً مجالاً أنثوياً بامتياز. فالمرأة الجمالية لا تمارس الفن والأدب في الفضاء العمومي، بل في الفضاء المنزلي وعبر شاشات التلفاز أي داخل نفس الفضاء الذي تقوم فيه بقضاء سائر شؤون المنزل.

هكذا، يمكن أن نفهم لماذا لا تتجاوز نسبة النساء اللاتي قمن بالتسجيل في الانتخابات بطريقة إرادية الـ 44 % 28 % منهن بتشجيع من جمعية «صوت المرأة بجمال». وامتنعت 28 % عن التسجيل تماما كما هو الحال بالنسبة إلى التصويت إذ لم تشارك سوى 39 % من النساء اللاتي قمن سابقا بالتسجيل، في حين غابت 61% منهن عن هذا الموعد.

III. السلوك الانتخابي والمشاركة السياسية للمرأة الجمالية

حتى نتناول المشاركة السياسية للنساء بجمال عموماً وفي الانتخابات على وجه الخصوص، رأينا من الضروري أن نحصر اهتمامنا في «أنماط التأقلم السياسي»⁽¹⁵⁾ وما قد يفرزه الدخراط في مشروع فردي أو جماعي ما من نتائج على الصعيدين الشخصي والجماعي. ونستعمل عبارة «أنماط التأقلم السياسي» هذه للانتباه إلى مدى محددات المشاركة السياسية وآثار «تعديد الفضاء السياسي»⁽¹⁶⁾ لما بعد جانفي 2011. بعبارة أخرى، يتعلق الأمر بالإحاطة بأنماط الاندماج في كل مستويات العالمين السياسي والمدني: مجلس نواب، بلدية، أحزاب سياسية، نقابات،... إلخ.

1. المسيرات السياسية: التنشئة السياسية للنساء

لقد كشفت المعطيات الميدانية التي تم تحصيلها من خلال المقابلات التفهيمية والاجتماع مع الفريق الاستراتيجي أن هناك عديد الأشكال لدخول فضاء العمل السياسي. كما توجد «قناتان للمشاركة السياسية» تسمحان بتوضيح أنماط استثمار المشهد العمومي السياسي ألد وهما: المطلب الاجتماعي والمؤسسي والإرادة والمبادرة الفردية :

الطلب الاجتماعي والمؤسسي

يتعلق الأمر هنا بمجموع الأفعال العمومية التي تترجم عن طريق إدخال مقاييس «الفعل الإيجابي» ووضع آليات تهدف إلى تدعيم مشاركة النساء في الحياة السياسية على المستوى الوطني، وعن طريق التنسيق مع الجماعات

15. François Dubet, « Pour une définition des modes d'adaptation sociale des jeunes à travers la notion de projet », in Revue de sociologie française, Année 1973, Volume 14, Numéro 2, pp. 221-24.

16. «La participation politique et ses défis : territoires, action collective et registres », op. cit., p. 8. Projet de renforcement du leadership féminin et de la participation des femmes à la vie politique et au processus de prise de décision en Algérie, au Maroc et en Tunisie

المحلية والجهوية. وعديدات هتّ المستجوبات (من المنتميات إلى مختلف الأحزاب السياسية) اللدائي رّكّز على الدعم العمومي في مستوى تدعيم المشاركة السياسية للمرأة.

وإذا كان هذا المطلب الاجتماعي والمؤسّساتي يظهر عن طريق النصوص القانونية والخطابات الرسمية والمقاييس والقرارات التي تم اتخاذها، وفق مبدأ التناسف وتساوي الحظوظ، فإنه يظهر كذلك في التعبير عن حاجة حقيقية لتمثيلية نسائية صلب بعض الهياكل السياسية. وهو مطلب يكون الشعور به خاصة على المستوى المحلي.

هكذا، يبدو أن النساء بجهة جمال مطلوبات في عالم السياسة وذلك لاعتبارات قانونية مرتبطة بشرط التناسف وإرادة معلنة في مستوى الخطاب السياسي على الأقل لمنحها فرصة ولوج المجال العمومي. وهناك أيضا اعتبارات تاريخية مرتبطة بمكانة المرأة الساحلية عموما التي تتمتع بقدر من الاعتراف الاجتماعي ولكن كذلك نظرا لهجرة الرجل لعالم السياسة أو لضعف أدائه داخل الفضاء العام وسلبيته السياسية في المدينة. وللتخفيف من هذه «الفاقة»، ووفق منطق الديمقراطية التشاركية، عمل المسؤولون السياسيون الجهويون بمختلف توجهاتهم، إمّا على الاستقطاب السياسي أو على تعبئة الكفاءات النسائية المحلية القاطنة خارج جمال.

هكذا، يتحدد ولوج المرأة عالم السياسة بتفاعل مختلف هذه المتغيرات الذي يلعب كذلك دورا محددًا في أدائها السياسي أي بين أن تكون فاعلة حقيقيا أو «عنصرًا تمثيليا». وفي إطار ثقافة تقليدية، يمكن أن يكون ضعف فاعلية المرأة الناشطة سياسيا أو انعدامه نابعا، ظاهريا على الأقل، عن قبول ورضا. فيكون دخول عالم السياسة والتجّاهر بذلك هدفا في حدّ ذاته فنهم مثلا، كيف أن بعض الناشطات في أحزاب سياسية يجهلن مثلا ترتيب الأحزاب الفائزة في الانتخابات وكذلك مكونات الائتلاف الحاكم. فيكون الفرق بينهن وأولئك اللواتي لا ينشطن سياسيا طفيف جدا ولا يتجاوز في أحيان كثيرة

امتلاك أو عدم امتلاك بطاقة الانخراط في حزب من الأحزاب. هذا النوع من الناشطات السياسيات يتعلق أساسا بنساء دخلن عالم السياسة ليلعبن الدور التمثيلي، لا الدور الفاعل.

وفي خصوص النساء اللواتي تتم تعبئتهن من خارج مجتمعهن المحلي (جمال)، فهن في الغالب نساء قد تجاوز الثقافة التقليدية باشتغالهن وإقامتهن خارج جمال، في العاصمة مثلا. وكثيرا ما يكون انخراطهن في الأحزاب السياسية الناشطة بمدنيتها الأم عنوانا لتعلقهن بها من ناحية، ولتعلق الحزب والمدينة عموما بكل الطاقات الناجحة من النساء من ناحية أخرى.

ويبين لنا البحث الميداني كيف أن النشاط الثقافي والاهتمام بالشأن العام يمكن أن يكون مدخلا للعودة إلى الموطن الأم جمال أو بالأحرى استجابة لنداء مجموعات الرفقاء وطريقة مثلى للحفاظ على شبكة علائقية قديمة وتحقيق نوع من التمايز الاجتماعي يصعب تحقيقه في المدن الكبرى، وخاصة في العاصمة. ففي هذه الأخيرة يكون التنافس السياسي والاجتماعي والثقافي على أشده. وفي هذا الإطار تبرز تجربة إحدى المنخرطات في جمعية نسوية (سلمى ، 35 سنة، محامية) اختارت العاصمة للعمل والإقامة وجمال للنشاط المدني والجمعياتي. تقول سلمى «أنا لا أستطيع أن أغيب عن اجتماعات وأنشطة الجمعية، أترك طفلي وزوجي وأنتقل إلى جمال، بل إن زوجي يعرف مسبقا أنني لا يمكن أن أتخلي عن الجمعية مهما كان السبب» .

وأكدت إيمان ذات الـ 27 ربيعا (متزوجة وعاملة بمصنع خياطة) أن التجربة السياسية للمرأة لا تعبر في الغالب عن رغبة هذه الأخيرة وانخراطها الواعي والفعلي في العمل السياسي، بل إنها في الغالب انخراط تحت الطلب الاجتماعي. مثل هذه التجربة استطاعت إيمان أن تكونها عندما كانت في السابق تنشط ضمن خلية الحزب الحاكم آنذاك. في المقابل، لا نجد في سلوك هذه الشابة ولا في مواقفها أي دليل على فهمها للسياسة، بل وحتى على اهتمامها بالشأن العام. فهي مثلا لم تتمكن من تحديد الهوية

السياسية للرؤساء الثلاثة الذين أفرزتهم انتخابات 23 أكتوبر التي تعتقد إيمان أن موضوعها كان «اختيار رؤساء للبلاد».

وقد يكون الطلب الاجتماعي أحيانا صادرا عن مجموعات الأتراب أو الأصدقاء وحتى العائلة ليمثل بذلك الانخراط في الشأن العام الوطني مدخلا للاهتمام بالشأن العام المحلي. ولكنه كذلك قد يصدر على قادة محليين أو أحزاب سياسية أو جمعيات وهيكل محلية ضمن ما يعرف في السياسة بـ«الانتقاء التعبوي» أي انتقاء الأشخاص الذين تبدو عليهم علامات الإشعاع والقبول الاجتماعي والاستفادة من قدراتهم تلك.

الإرادة والمبادرة الذاتية

تبين شهادات النساء المستجوبات أن مشاركة المرأة في الانتخابات وفي السياسة بشكل عام هي بالتأكيد نتاج بناء اجتماعي (شبكات عائلية، مهنية، حميمية، جهوية، إلخ) لكنها يمكن أن تنخرط في مشروع فردي بالأساس. فتكون المشاركة في الشأن العام في هذه الحالة طريقا لإثبات جدارة ما لم تسمح لها الظروف الموضوعية ربما بالتطور أو لاستحضار ماض سياسي تلمذي أو طلابي وحتى أحلام شباب ضائع عبر الزمن أو كذلك لاستثمار خبرات سابقة ومنحها «مجانا» لمن يطلبها.

هذه في الحقيقة بعض الدوافع التي تقف، وبشكل مباشر، وراء استلهاهم بعض الكفاءات السياسية النسائية السابقة ماضيها للعودة إلى الساحة فتراها تعيد إنتاج أحلامها في الوحدة العربية مثلا أو في إحياء انتصارات الأمة. ولا بد من الإشارة إلى أنها، ولكي تعطي لمبادئها بعدا معاصرا من شأنه أن يضفي عليها بعضا من الشرعية الواقعية، تراها لا تتردد في عقد نوع من العلاقة بين أحلامها والمطالب الاجتماعية والاقتصادية للشباب الذي قاد الاحتجاجات التي مهّدت للثورة. تلك هي بالضبط حالة السيدتان «ف» و«ح» (أستاذتان ناشطتان في أحد الأحزاب القومية وفي إحدى الجمعيات) اللتان لا تزالان تؤمنان بحلم الوحدة العربية ولكن وفق ديكور جديد عنوانه الغالب العدالة الاجتماعية والديمقراطية والحرية.

وقد تعكس الإرادة الفردية في الانخراط في الفضاء العمومي وتحمل أعباء السياسة (تعبئة، اجتماعات، إلخ) رغبة في نقل خبرة علمية أو عملية مجاناً لفائدة فئات مقصية اجتماعياً من الفضاء السياسي. وهي حالة أخرى نراها خاصة عند بعض النساء ذوات المستويات التعليمية العليا اللواتي يطمحن، وإن كنّ لا يصرّحن دائماً بذلك، في تزعم حركة التغيير الاجتماعي التي انخرطت فيها البلاد عموماً. بعض هؤلاء النساء يدعمن رصيدهن العلمي المعترف به اجتماعياً من خلال المهن التي يتعاطينها (طبيبة، أستاذة، إلخ) ببعض ما قد تتطلبه سياقات السياسة من أرصدة إضافية. (تجربة نضالية مصطنعة أو حقيقية، ورع ديني، نزعة حدائية، إلخ). هذه حالة أخرى لنساء أقمن تجاربهن السياسية على أساس مشاريع فردية خاضعة لمنطقيات المنافسة والمراوغة والمفاوضة السياسية.

2. المنطقيات الخفية للمشاركة السياسية والسلوك الانتخابي للمرأة

تتعدد منطقيات المشاركة السياسية وخاصة المشاركة في الانتخابات وتتنوع. فهي نتيجة نسق من الأفعال والخطابات التي تهدف إلى تعزيز حضور المرأة في الساحة السياسية من ناحية، وتبليغ صوتها كقوة انتخابية من ناحية أخرى. ومثلما تتحدد المنطقيات بطبيعة الهياكل والمنظمات السياسية في حدّ ذاتها، فإنها لا تكون بمعزل عن رهانات سائر الحقول المدنية وما قد يخترقها من صراعات وتنازلات.

وفق هذا، تكون المشاركة السياسية للمرأة بمدينة جمال نتاجاً لسيرورة متجذرة في ثقافة المجتمع المحلي وكيفية انخراطه في أنساق التغيير التي تراكمت عليه منذ عشرات السنين. فالمشاركة السياسية للمرأة ليست أبداً بمعزل عن مكانتها داخل العائلة وحقل العمل والثقافة والنشاط المدني بوجه عام.

وعلى هذا الأساس، بدا لنا أنه كلما كانت المرأة أكثر «انعتاقا» من الفضاء المنزلي، كلما كان إقبالها على النشاط السياسي أكبر حجما وأكثر فاعلية، بل إن النشاط داخل المجال السياسي هو دليل تحرر وانفتاح وطموح. وهو ما ورد في إجابات أغلب أفراد العينة على هذا السؤال. فالمرأة الناشطة سياسيا هي في عيون المرأة الجمالية «طموحة»، «واعية»، «متحررة»، متفوقة، «قوية»، إلخ.

بالإضافة إلى هذا، لا تبدو أهمية الانعتاق من إزمات الفضاء المنزلي في تدعيم مشاركة المرأة السياسية بجمال في مستوى المشاركة القيادية فحسب، بل تلاحظ كذلك في مستوى المشاركة القاعدية وحتى الدنيا في الشأن السياسي العام. هذا ما يتأكد مثلا عندما نلاحظ أن السبب الأساسي لعدم مشاركة بعض النساء في التصويت بمناسبة الانتخابات السابقة مرتبط في الغالب بالفضاء المنزلي كالالتزامات العائلية أو رعاية الأبناء أو رفض الزوج،... إلخ ونلاحظ مثلا، أن الغالبية الساحقة من النساء اللاتي لم يلتحقن بصناديق الاقتراع يوم 23 أكتوبر هن من ربات البيوت، أي بوجه ما ممن لم ينجح بعد في ولوج الفضاء العمومي للدراسة أو للعمل أو للترفيه.

وعلاوة على المنطق الاجتماعي العام، تحتكم مشاركة المرأة السياسية إلى منطقيات أخرى فثوية أو مصلحية. ويكون المنطق الفثوي حاضرا عندما تتحول مشاركة المرأة في المجال السياسي مثلا إلى هدف في حد ذاته نظرا لما قد يحيل إليه من تمايز عن فئات اجتماعية أخرى، قد لا تكون شديدة الاقتناع بذلك. ويتأكد هذا المنطق عندما نلاحظ مثلا أن المستوى التعليمي هو بوجه ما محدد أساسي لمشاركة أو عدم مشاركة المرأة الجمالية في المجال السياسي سواء كانت هذه المشاركة قيادية أو قاعدية. تقول إحدى النساء (58 سنة، أستاذة) ممن تبدو عليهن علامات عدم الرضا على نتائج انتخابات 2011، «الثورة قد تضيعها المرأة غير المتعلمة التي لا تعرف حقيقة بلدها وتاريخه كما أنها غير واعية بقيمتها كامرأة بل ترى في نفسها كائنا من درجة ثانية». وهكذا يكون المستوى التعليمي لدى غالبية المستجوبات، بما في ذلك أولئك اللواتي يتعارضن كليا أو جزئيا مع المرأة السابقة، ضمانا أساسيا لسداد الرأي وحسن

الاختيار أي بمعنى آخر لمشروعية النشاط السياسي بالنسبة إلى المرأة. هذا في الحقيقة ما يتأكد أيضا من خلال إجابات أغلب أولئك النساء اللواتي لا يبنون الترشح للانتخابات القادمة نظرا لضعف مستوياتهن التعليمية. وضمن نفس منطق التمايز هذا، تجد المرأة المتعلمة نفسها أمام رهان تأكيد جدارتها الاجتماعية سواء عبر الترشح للانتخابات أو التصويت باعتباره حدا أدنى للالتزام الاجتماعي والأخلاقي. تقول الانسة نادية (30 سنة، أستاذة معطلة): «المشاركة في الانتخابات ليست فقط حق من حقوق الإنسان بل هي واجب على كل مواطن فلا يمكن الحديث عن مواطنة دون مشاركة في الانتخابات». كما يظهر المنطق الفئوي التمايزي كذلك في سلوك بعض الفئات النسائية ممن اختارت التوجه إلى صندوق الاقتراع انتصارا لقيم أخلاقية أو دينية أو إيديولوجية. لذلك، تجد أن اختيارهن للمرشحين لا يقوم بالضرورة على أسس عقلانية كالكفاءة أو البرنامج بقدر ما يعكس انخراطا في مشروع فئوي تمايزي بالأساس.

وعن المنطق المصلحي، فإنه يظهر في مواقف بعض النساء اللاتي يرين في مشاركتهن حماية لمصالحهن كنساء أو كفتة من النساء أولا، وكذلك ضمانا لمستقبل أبنائهن وفق ما يرينه مناسبا. هذا، ويتزايد الانخراط في هذا المنطق خاصة كلما تزايد الشعور بمخاطر محدقة قد تفرزها نتائج انتخابات لم يشاركن فيها. فالعمل الميداني إبرز أن النساء الأكثر انخراطا في الشأن العام هنّ أكثر حرصا على التصويت أولا وعلى أن يكون اختيارهنّ للمرشحين قائما على أسس الكفاءة والخبرة والمهارة ثانيا. وتكون النساء الأقل انخراطا في الشأن العمومي، الأكثر قابلية على ما يبدو إلى أن يبنى سلوكهن الانتخابي على مواقف دينية أو ثقافية أو إيديولوجية جماعية لا على مبادئ عقلانية فردية.

IV. مقومات استراتيجية لدعم المشاركة السياسية للمرأة

لقد كان المنطلق الأساسي لهذه الدراسة متمحورا حول غايتين: معرفة محددات علاقة المرأة الجمالية بالشأن العام وتصور خطة عمل لتحرير سلوكها الانتخابي وعقلنته. ويأتي حديثنا في ما سيأتي عن عوائق مشاركة المرأة في الحياة السياسية وأهم ما يمكن أن يشكل مقوما لدعم هذا السلوك ضمن هذا الإطار بالذات. فالسلوك الحر والعقلاني لا يمكن أن يؤتى من طرف من لا تعترف له المؤسسات أو العقليات أو البنى بأحقية في التحرر و الانعتاق وبجدارته في الاختيار وتحمل المسؤولية الفردية والاجتماعية.

1. حدود المشاركة السياسية

تكشف المعطيات الميدانية أن حظوظ الدخول إلى الحياة السياسية وظروف السير نحو السلطة تختلف بين الجنسين. فالنساء معرضات أكثر من الرجال، إلى عوائق من مختلف الأنواع بإمكانها أن تعطل مشاركتهن السياسية.

• العوائق ذات الطابع المؤسسي

تتعلق المسألة هنا بعوائق تنظيمية وبنوية متوارثة في قسمها الأعم. إنها عوائق مرتبطة بأنماط اشتغال تمييزية تجاه المرأة تمّ توارثها عبر الزمن وترسخت في البنى الذهنية والسلوكية للفاعلين السياسيين التقليديين منهم أو الجدد. وسواء تعلق الأمر بالمستوى القيادي أم بالمستوى القاعدي، يمكن القول إنه في الأحزاب السياسية، كما في الجمعيات والنقابات كان النمط السائد على مدى عقود هو نمط رجوليّ أكثر ميولا إلى إقصاء النساء واستنقاص دورهنّ. وهو ما قد يفسّر ضعف إقبال النساء على الشأن السياسي في السابق كما حاليا فـ«انعدام الثقة في السياسة» هو في الحقيقة موقف كثير التواتر بين عدد كبير من النساء الجماليات اللاتي يرفضن إلى الآن الانخراط في العمل السياسي. وهذا ما قد يفسر إذن ضعف إقبال النساء بجمال على التسجيل الدرادي في الانتخابات الفارطة (70 %) والتصويت (60 %) والترشح (0 %) وحتى الاستعداد للترشح مستقبلا (5 %).

• العوائق ذات الطابع الثقافي

تساهم التنشئة الاجتماعية الأولية التي تؤمنها العائلة والمدرسة ومجموعات الأتراب على وجه الخصوص في غرس أحكام خاطئة وتمثلات وقيم مرتبطة بالأنوثة والذكورة تنظم العلاقات الاجتماعية بين الجنسين ونمط اشتغال المؤسسات الاجتماعية (المجال الخاص، المجال المهني، الهياكل السياسية، المجال الجمعياتي، التنظيم النقابي، إلخ). وهكذا تمتد جذور التمييز السياسي ضد المرأة إلى مثل هذه القيم والتمثلات التي تقسم الحقوق الاجتماعية (العمل، الجمعيات، السياسة، النقابات، الترفيه، الثقافة، الرياضة، إلخ) بين الرجل والمرأة بطريقة غير متكافئة وتجعل السياسة والانتخابات، تماما كما هو الحال بالنسبة إلى عديد الحقوق العمومية، حكرا على الرجال.

وفي ظل هذا التقسيم غير المتكافئ للحقوق الاجتماعية بين الرجل والمرأة في المجتمع المحلي بجمال، نجد أن التضحية بالحق في التصويت الذي ينتمي إلى مجال رجالي بامتياز هو المجال العام يكون تحت راية الاعتناء بالبناء أو قضاء شؤون الأسرة. وهي مسائل تنتمي إلى مجال أنثوي هو المجال الخاص أو العائلي.

• الفردانية وغياب ثقافة التطوع

دون أن يكون حكرا على النساء، يرى العديد من أفراد العينة الذين تم استجوابهم أن هذا العائق يمكن أن يفسر أزمة مشاركة المرأة في الشأن السياسي بشكل عام. فقرار الانخراط في الساحة العامة يمكن أن يقوم على عملية احتساب للكلفة والكفاية (coûts / bénéfiques) على نحو ما يسميه البعض بـ«سوق المشاركة»⁽¹⁷⁾، وهنا تكمن المفارقة. فالمرأة التي هي دائما رهينة ثقافة ذكورية قلما تسمح لها بتزعم الساحة العامة، قد تجد نفسها مضطرة إلى تجنب نفسها وعائلتها أحيانا مشاق المخاطرة والحال أن النتيجة محسومة مسبقا. هذا ما تؤكدته مثلا النسبة الضعيفة للنساء اللاتي ترأسن القوائم أثناء الانتخابات الفارطة رغم إقرار القانون لمبدأ المناصفة. وعلى المستوى

17. Nonjon M., « Professionnels de la participation : savoir gérer son image militante, Politix, (70), 2005, pp. 89-112.

المحلي، يتأكد الأمر من خلال ضعف اقبال النساء على الشأن السياسي، إذ لا يتعدى عدد النساء المنخرطات في أحزاب سياسية الأربع، أي ما يمثل 7% تقريبا من جملة أفراد العينة.

• صعوبة بلوغ المعلومة

رغم أهمية الوسائط الحديثة في الإعلام والاتصال، ترى بعض المستجوبات أن الثقافة السياسية ضعيفة بالنسبة إلى أغلب الفئات النسائية، نظرا لافتقادها المعلومة. فبالإضافة إلى ما يمكن أن تتعرض له المرأة داخل الفضاء العائلي من تعطيل لبلوغ المعلومة سواء بسبب مشاغلها المنزلية أو بسبب أسبقية الرجل عليها في استعمال الوسائط الحديثة، فإن نقص المعلومة القانونية والسياسية والحقوقية يمكن أن يعود إلى انحباسها في فضاءات رجالية إقصائية بطبعها (المقاهي، المطاعم، إلخ) على الرغم من دورها المركزي في بلورة الرأي العام وتحديد سياقاته.

• ضعف الشبكات الشخصية

عديدات هنّ النساء اللاتي أكدن أن الفضاءات العامة لا تسمح للنساء، عكس الرجال، بتوسيع شبكة علاقاتهن مما يعطلّ مشاركتهن في الحياة السياسية ويقلل حظوظ بلوغ مواقع القرار السياسي. مع العلم، وأن تعيين واختيار المرشحين وكذلك تعبئة الناخبين ترتبط في جانب كبير بشبكة العلاقات. وفي مدينة تفتقد إلى حد الآن لأماكن ترفيه أو نواد عائلية أو نسوية كجّمال، يصبح من الصعب على المرأة عقد شبكات علائقية نضالية أو مصلحة أو عاطفية من شأنها أن تكون محضنة لبروز قيادات سياسية أو ثقافية أو اجتماعية نسوية محلية. وفي ظل غياب مثل هذه الأماكن، تبقى الشبكات النسوية قائمة في الغالب على أسس تقليدية أولية قرابية أو جغرافية. وتبقى الشبكات العضوية السياسية أو المهنية أو الثقافية ضعيفة التأثير حاليا.

• دور الرجل

ترتبط بعض العوائق التي أثارها بعض المستجوبات بعدائية الرجال الذين يعتبرون النساء اللاتي يستثمرن عالم السياسة كمنافسات لهم، سواء داخل

الفضاء السياسي العام أو داخل الفضاء العائلي. ويبدو أن المجتمع المحلي بجمال لا يزال في بعض مستويات تفاعله الاجتماعي حبيس ثقافة تقليدية تقصي المرأة من الحقوق العامة المحسوبة اجتماعيا على الرجال، لا على النساء. وعديدة هي الأمور التي يمكن أن تؤكد مثل هذا الواقع، منها مثلا افتقاد المدينة إلى مقاه ونواد ومحلات ترفيهية نسائية أو مختلطة على اعتبار أن مجمل الساحات والمحلات العامة هي تقريبا حكر على الرجال. وأسرت لنا بعض عضوات هيئة جمعية «صوت المرأة» أنهن يجدن صعوبة في استدعاء بعض الوجوه الرجالية إلى الجمعية والقيام صحبتهم ببعض الأنشطة بالمدينة. ولعل حرصهنّ الشديد على أن يقمن بأنفسهنّ بإجراء المقابلات مع النساء في إطار هذه الدراسة يعود في جانب من الجوانب إلى صعوبة الاتصال بالمرأة الجمالية.

لقد حملت المقابلات الفردية مع النساء الجماليات عديد المواقف والروايات التي تؤكد أن الرجل يمكن أن يمثل في حدّ ذاته عائقا أمام انخراط المرأة في الشأن العام والانتخابي على وجه الخصوص، بل إن 30 % تقريبا من النساء المستجوبات قد اعتبرنه عائقا مباشرا يمنع المرأة من ممارسة حقها الانتخابي.

2. من أجل مشاركة سياسية أفضل للنساء

تبيّن نتائج الدراسة إذن أن مسألة المشاركة السياسية للمرأة ترتبط بمحددات اجتماعية منها ماهوماكروسوسيولوجي عام ومنها ماهو فردي أو ميكروسوسيولوجي. ويتمظهر الوجه الأول لهذه المحددات في عوامل الثقافة والمؤسسات والتنشئة الاجتماعية والبنى الذهنية والعقلية الذكورية السائدة إلخ، وهي كلها عوامل عامة تحيل إلى الطابع الاجتماعي والثقافي للسلوك السياسي والمدني بصفة عامة. ويتمظهر الوجه الثاني لهذه المحددات أساسا في ما قد يخضع له السلوك الانتخابي من حسابات فردية مصلحة أو مبدئية أو فتوية إلخ.

هكذا، وحتى ندعم المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات وفي السياسة عموماً، لا بد من إرساء إستراتيجية تحرك تأخذ في الاعتبار مختلف الأبعاد المتحركة في حضور وتدخل النساء في الفضاء العام، على أساس ما تم استنتاجه من العمل الميداني المنجز في إطار مثل هذه الدراسة.

وعلى هذا الأساس، يظهر أن حضور المرأة على الساحة السياسية محكوم بمنطقتين: منطق قبلي يحيل إلى مكانة المرأة في العائلة وكيفية تقسيم الأدوار بينها وبين الرجل وما قد ينتج عن ذلك من نحت للمواقف والتمثيلات والسلوكيات. ويتمثل المنطق الثاني في المنطق البعدي أي ذلك الذي يتعلق بكيفية ومدى تدخل النساء على مستوى الأحزاب السياسية التي تمثل حقلًا لممارسة المواطنة والنفوذ السياسي. ويتكون الفضاء الوسط بين العائلة والأحزاب السياسية من خلال هياكل سياسية تمثيلية ووسائل إعلام وجمعيات. ونقصد بالهياكل السياسية التمثيلية المجالس البلدية والجهوية والريفية وكذلك لجان الأحياء والاتحادات النقابية القطاعية والنقابات السكنية، إلخ. وتضم وسائل الإعلام والتواصل، الجرائد والإذاعات و التلفزة والانترنت، إلخ، التي تربط بين الأفراد في حين تساهم الجمعيات التي تنشط في عديد الحقول (الاجتماعي، الرياضي، الاقتصادي، الثقافي، البيئي، إلخ) في مسألة التنمية عن طريق مختلف الأنشطة التطوعية أو الربحية التي تتماشى وقوانينها الأساسية.

مثل هذه الإستراتيجية التي ترمي إلى تحسين مشاركة النساء في الانتخابات لا بد لها أن تأخذ في الاعتبار إلتقاء المحلي والشامل.

• **مؤسسات التنشئة : العائلة والمدرسة**

تم التنشئة الاجتماعية الأولية في صلب العائلة وتتأسس الروابط بين النساء والرجال مع ما تقرّه من توزيع غير عادل للأدوار. ويمثل التمييز بين عالم عائلي خاص ومخصص للنساء من ناحية، وعالم عمومي وسياسي يسيطر عليه

الرجال من ناحية أخرى، أساس هذا التوزيع غير العادل. يبدأ السياسي «المنوع» (genre) أو الذكوري إذن من داخل العائلة. وبرغم الإصلاحات القانونية والاجتماعية والسياسية التي سمحت بتحرير النساء في تونس منذ تبني مجلة الأحوال الشخصية في 1956، فإن توزيع الأدوار لم يتغير كثيرا ويبقى عدد الرجال الذين يساهمون في الاعتناء بالمنزل وتربية الأبناء غير كبير.

ومن جانبها، تبقى المشاركة السياسية للنساء ضعيفة، وقليل ما يتم تثمين وتحمل مسؤولية الرغبة في التحول إلى امرأة سياسية. ولهذا السبب، لابد لأيّ إستراتيجية حقيقية للتحرك أن تبدأ بالخلية الأسرية. كما تبدو الحاجة إلى جهود توعوي تؤمنه وسائل الإعلام والجمعيات أكيدة لغاية عدم إعادة انتاج الهيمنة الذكورية، وبالتالي السلبية النسائية في عالم السياسة.

وفي نفس السياق، فإن المدرسة التي تساهم في التنشئة الأولية والتي تكوّن رجال ونساء الغد مدعوة إلى إعادة النظر في البرامج وخاصة العمل على ألا تترسخ التفاوتات بين الرجال والنساء في الممارسات المدرسية والاجتماعية. وللمعلمين/ات دور مهم جدا في عدم إنتاج التفرقة الجنسية أثناء الدروس وفي حصص الرياضة مثلا. فالاختلاط بين الجنسين يجب أن ينشأ مبكرا جدا، مع الطفولة، وفي السنوات الأولى للتلميذ. وإذا ما لم يغير العائلة والمدرسة في مستوى توزيع الأدوار الذكورية والأثوية، فإن الديمقراطية بين الجنسين ستكون صعبة التحقيق.

إن مراجعة الكتب المدرسية والتنظيم صلب النوادي المدرسية والجامعية والنقاشات المتعلقة بالعلاقات بين الجنسين والمشاركة المختلطة في فرق العمل وكذلك في أنشطة الترفيه، هي مسائل وجب دعمها في إطار استراتيجية تستهدف العائلة والمدرسة بوصفهما مؤسستان أوليتان للتنشئة مدعوتان للعب دور أساسي في إعادة بناء العلاقات بين النساء والرجال. وتمسي لجان الأولياء مدعوة إلى ممارسة دور مجموعات الضغط للحد من الخطابات والممارسات التمييزية تجاه التلميذات. ولإدراك هذه الغاية، يبدو من الضروري أن تقوم الجمعيات النسائية ووزارتا التربية والمرأة والأسرة بحركة

تحسيسية للجان الأولياء، كما أنه من المهم كذلك أن نقطع مع الفكرة التي تفصل بين المدرسة والعائلة على قاعدة تصوّر ثنائي يولّد تملصاً مؤسساتياً تحمل بواسطته كل منهما الأخرى مسؤولية الفشل التربوي.

• الهياكل السياسية والمدنية التمثيلية

إن وجود النساء صلب الهياكل السياسية والمدنية التمثيلية ألا وهي المجالس البلدية والجهوية والريفية وكذلك لجان الأحياء واتحادات النقابات القطاعية ونقابات السكن الجماعي إلخ، هو ما يجب دعمه بالنظر إلى ضعفه حسب الهياكل والجهات والقطاعات. ومن المؤكد أن تمثيلية النساء في الأوساط النقابية القاعدية هي الأضعف. ويعود ذلك إلى عدة أسباب تتداخل في إطارها عوامل التاريخ والثقافة وعدم وجود سياسة لدعم المرأة في مواقع القيادة وكذلك تصور العمل النقابي ذاته القائم على تنظيم ذكوري.

إنه ذلك التصور ذاته هو ما يجب إعادة النظر فيه على أساس حملة تحسيسية في صلب النقابات لغاية تثمين دور النساء النقابيات خاصة وأن النقابيات هنّ في الغالب من قطاع التعليم والصحة، في حين أنهن قليلات العدد في قطاعات أخرى مثل المناجم أو النقل أو الصيانة أو البناء إلخ.

وعلى المركزية النقابية أن تقوم بتحسيس كوادرها وخاصة الكتاب العامين للاتحادات الجهوية بضرورة تجاوز هذا الخلل والسماح للنساء ببلوغ مواقع المسؤولية. وهو نفس ما يجب أن تفعله بقية الهياكل التمثيلية مثل المجالس البلدية التي ارتفعت نسبة النساء فيها إلى 30%، ولكن في واقع الأمر يبقى عدد المرشحات ضعيفا كما أنهن يضطلعن، عند انتخابهن، بمسؤوليات اجتماعية وثقافية وكأنهن عاجزات عن تحمل باقي المسؤوليات.

لقد ساهمت النزعة نحو السكن العمودي بالوسط الحضري في سائر البلاد وخاصة في المدن الكبرى، في وجود النقابات في هذا النمط السكني، ولكنها تعاني من عديد المعوقات منها ضعف تمثيلية المرأة. ووجود النساء صلب هذه الهياكل من شأنه أن يساهم في مراعاة احتياجات العائلات وأن يوفر حلا

لكساد هذه النقابات والتدهور المادي والجمالي للعمارات. وهو نفس ما يجب أن نفعل مع لجان الأحياء التي يمكن تحريكها بتحسين وجود المرأة داخلها.

وفي الوسط الريفي، نلاحظ ضعف التمثيلية النسائية نفسها في المجالس الريفية وفي الهياكل السياسية بوجه عام، حتى ولو كانت هجرة الرجال إلى المدن وتحسن المستوى التعليمي وظروف الحياة بإمكانها تشجيع النساء على مشاركة سياسية أفضل.

يبقى أن ننبه إلى أنه من الضروري أن يشارك مختلف الفاعلين السياسيين في إطلاق ديناميكية تدعم حضور النساء في مختلف الهياكل التمثيلية والسياسية التي تمثل حقا «مدرسة للمواطنة».

الحقل الإعلامي

تشكل وسائل الإعلام، بفضل تنوعها وأهميتها للتواصل الجماهيري وللمردودية الاقتصادية، قاعدة للحياة السياسية وللديمقراطية التشاركية. ويتميّز الحقل الإعلامي بنقص مزدوج: صورة المرأة التي تبدو سلبية باستمرار ومشاركة المرأة في النقاشات السياسية التي تكون دائما هامشية، بما في ذلك تلك البرامج التي يكون فيها التنشيط نسائيا. ولتجاوز هذا الخلل، لابد من إصلاح نظام الإعلام وضمان ظهور المرأة إعلاميا حتى تتمكن من التعبير مثل الرجال وإرسال صورة فاعلة تقطع مع الأحكام النمطية التي تقدمها ومضات الإشهار والمسلسلات المتلفزة. كما أنه من المهم أيضا أن ندعم كل النقاشات حول كل المسائل المتعلقة بتحرير المرأة اليوم والتي صارت محل تساؤل من طرف الخطاب الرجعي الذي تبنته القنوات الفضائية العربية.

يبقى أن ننبه إلى ضرورة تنظيم حلقات تكوينية للصحفيين، رجالا ونساء ومهنيي إعلام، تمحور حول المقاربة النوعية (l'approche genre) للسياسة والثقافة والمجتمع.

الجمعيات والأحزاب السياسية

باستثناء الأحزاب اليسارية التي أعدت برامج إرادية لدعم المرأة في مختلف هياكلها، فإن أغلب أحزاب اليمين تتميز بضعف التمثيلية النسائية في مستوى القاعدة والهرم على حدّ السواء. وفي ما يخص الجمعيات، فإن النساء لسن بغائبات بل جدّ ناشطات وخاصة في الجمعيات الاجتماعية والبيئية. ومع ذلك، تبقى تمثيليتهن ضعيفة وخاصة في مستوى المواقع القيادية بما في ذلك الجمعيات الرياضية. ويظل وجود امرأة جمعياتية رئيسة أو كاتبة عامة أو أمينة مال أمرا نادرا.

ولتدعيم الزعامة النسائية، من الضروري تركيز سياسة حصصية (politique de quotas) في هيئات القرار وفي القوائم الانتخابية لتحسين حضور المرأة سياسيا. ومن ضمن وسائل دعم النساء في مستوى الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات، لا بد من الحد من العنف اللفظي باعتباره يرمي إلى إقصاء النساء. كما أن تركيز مؤسسة تعنى بتدعيم الزعامة السياسية النسائية على غرار «أكاديمية سياسية نوعية» (Académie politique du Genre)، بإمكانه أن يوفر تكوينا مناسباً للنساء من كوادرات الأحزاب السياسية والجمعيات.

المحلي والشامل

إن تمفصل المحلي والشامل من الأهمية بمكان، ليس فقط لأن مستويي الانتماء هذين يقتضيان تناسقا في المستوى الوطني، بل كذلك لأن العولمة تقتضي في مستوى الخطابات والممارسات السياسية الأخذ بعين الاعتبار لعلاقات الأفراد بالساحتين العمومية والعالمية.

لقد بيّن البحث الموجه الذي قمنا به في جهة جمال أن هناك خلل بين العاصمة والجهات الداخلية من ناحية. كما بيّن من ناحية أخرى انكفاء غالبية النساء السياسيات المواكبات بالتأكيد لمختلف الأحداث العالمية دون أن يمتلكن قدرا عاليا من الوعي بالتحويلات التي يعيشها العالم اليوم على كل المستويات الاقتصادية والثقافية والسياسية والتواصلية.

ولهذا السبب، نرى من المهم أن نتحرك من أجل إدماج البعد العالمي في خطابات وممارسات النساء السياسيات مع مراعاة طموح النساء المشروع إلى تحقيق حراك سياسي نحو مراكز القرار الوطنية والعالمية ودون أن يكون ذلك بالضرورة فرصة لتفريغ الجهات من كوادرها لصالح المركز.

وفي هذا السياق، يمكن لسياسة توازن جهوي تدعم داخل البلد بالنظر إلى تونس الكبرى أن توفر إطار حياة مناسب لمنح امتيازات للنساء السياسيات وعائلتهن لغاية تشجيعهم على البقاء في أماكنهم. أخيرا، يجب على السلط تشجيع الإطارات السياسية النسائية الجهوية والوطنية على الانفتاح على العالم عن طريق وسائل الإعلام وخاصة عن طريق الاستعمال المجاني للإنترنت وتوأمة المدن والسفر والمبادلات والمشاركة في الندوات العالمية وتدعيم ذلك من قبل المواطنين والمواطنات.

خاتمة عامة وتوصيات عملية

يمثل هذا العمل الذي تم انجازه بمدينة جمال بالساحل التونسي إحدى محاولات التدخل العلمي والمدني والاجتماعي قصد الرفع من كفاءة النساء وتحسين خبراتهن السياسية. فالمشاركة في الانتخابات، كوجه من وجوه المشاركة السياسية بشكل عام، صارت من المسائل المطروحة على مختلف الأصعدة: محليا ووطنيا وعالميا.

وكبحث ميداني، حكمت هذا العمل غايتان. تتعلق أولاهما بمعرفة أسباب تعطل مشاركة النساء التونسيات عموما والجماليات على وجه الخصوص في الانتخابات والعوامل التي من شأنها أن تعيق المشاركة السياسية للمرأة. وترتبط ثانيتهما، بطبيعة البحث ذاته أي البحث الموجه (recherche - action) الذي جعل من عقلنة سلوك الناخبة هدفاً أسمى.

على المستوى المنهجي، حاول هذا البحث الاستفادة من تقنيات العمل الميداني بشكل عام راميا في ذات الوقت التقيّد بخصوصيات مثل هذه الأعمال «التدخلية» أي بوصفه تدخلا علميا في مجال الدراسة. ولذلك، اعتمدنا في بحثنا مقارنة كيفية لا تبحث في تواتر الآراء، بقدر ما ترمي إلى فهم المواقف والتوجهات العامة للسلوك الانتخابي باعتباره سلوكا مركّبا تتفاعل فيه عوامل ومحددات عدّة. وتبعاً لذلك، عمدنا في بحثنا هذا الرجوع إلى المقابلات المعمقة أو التفهيمية وكذلك إلى تقنية «الفرق الإستراتيجية». وهكذا، كانت عينة البحث متنوّعة وثرية عدديا وكيفيا في الآن ذاته.

لقد بينت المقابلات المعمقة أن مشاركة المرأة في الانتخابات تتحدد في الغالب بعناصر فردية مرتبطة بالرغبة في تحقيق الذات، وكذلك بالظروف الاجتماعية والسياسية الموضوعية التي تسمح أو لا تسمح للفرد - رجلا كان أو إمراة - بولوج عالم السياسة القائم أصلا على الانتقائية والانغلاق.

لقد اتضح من خلال البحث أن النساء الجماليات محكومات بعوامل لا تسمح لهن بالمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية. وأول هذه العوامل مرتبطة بالمجال المدني عموماً، سياسياً كان أم نقابياً أم جمعياً، إذ لا تزال تسيطر على المجالات المدنية هذه آليات اشتغال إقصائية تجاه النساء مرتبطة بدورها بمخلفات تنشئة اجتماعية تمييزية وبتمثيلات مغلوبة للأنوثة والذكورة وللعلاقات بين الجنسين بشكل عام بما يجعل من السياسة والانتخابات حكراً على الرجال.

على المستوى العملي، يؤكد البحث الميداني أن الحركات الاجتماعية من أحزاب ومنظمات وهيكل وجمعيات مدنية، هي بالفعل أساس كل محاولة لتمكين النساء من حقوقهن السياسية تعبيراً وترشداً وتصويتاً. فهي تمثل الوجه الميداني الملموس لإرادات التغيير التي يمكن أن تنشأ في سياق وطني شامل أو محلي مخصوص يسمح لبعض الإرادات الواعية والحرّة بأن تحلم وأن تسعى لتحقيق ما حلمت به.

وإذا كان ما تقوم به بعض النساء المناضلات المنضويات تحت راية جمعية «صوت المرأة» بجمال ينخرط في صميم هذا المنطق بالذات، فإن التدخل السوسيولوجي الذي تم إنجازه على مدى أكثر من شهرين يبيّن أن رفع نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات وعقلنة سلوكها الانتخابي وتدعيم إشعاع الجمعية ليصل إلى أكبر عدد ممكن من نساء الجهة، فهو رهين جملة من التدابير والإجراءات التي وجب على الجمعية اعتمادها في قادم أنشطتها:

- **أولاً:** تبني الجمعية استراتيجية واضحة ودقيقة خلال الثلاث سنوات القادمة تقوم على تحديد جملة الأهداف المرغوب تحقيقها فعلياً والتدابير الممكن اعتمادها وكذلك طرق تقييم مدى تقدم وتنفيذ البرامج المعتمدة.
- **ثانياً:** توسيع تدخل الجمعية ليشمل الأحياء السكنية كافة والمناطق الريفية المحيطة بمدينة جمال، وذلك بناء على برامج تدخل دورية (شهرية وفصلية وسداسية وسنوية).
- **ثالثاً:** القطع مع الطابع المناسباتي والاحتفالي لأنشطة الجمعية (المناسبات الوطنية، المناسبات الدينية، عيد الطفل، عيد الأمهات،

إلخ) ومحاولة تعويد الناس على مبادرات شعبية وتدخلية مباشرة في الأحياء والقرى وحتى المنازل. (مسابقات في مجال حقوق الطفل أو المرأة، معلقات في الشوارع، مبادرات في الأسواق، إلخ)

- **رابعاً:** استهداف الجمعية لكل الفئات الاجتماعية والعمرية عن طريق أنشطة متنوعة وثرية تقطع مع التصور النسوي للجمعية (أنشطة للنساء، أنشطة للرجال، أنشطة للجنسين معاً، أنشطة للشباب، أنشطة للمسنين، إلخ) وتمهد لنشر ثقافة ديمقراطية واعتماد مقاربة جندرية في تقييم واستشراف كل الخيارات التنموية
- **خامساً:** السعي إلى عقد اتفاقيات شراكة وتعاون مع جمعيات أخرى وهياكل ناشطة في المدن والقرى المجاورة لجمال لبرمجة زيارات وأنشطة مشتركة وحملات تحسيسية، ترمي إلى غرس قيم المواطنة والتعددية والتشاركية في سلوك وممارسات الأفراد
- **سادساً:** النأي بالجمعية عن التجاذبات السياسية التي تظهر بين الفينة والأخرى على الساحة السياسية الوطنية والمحلية وتعزيز استقلاليتها عن الأحزاب والحساسيات كافة والتمسك بطابعها النضالي التقدمي.

- Najjar Sihem et Kerrou Mohamed, la décision sur scène. Un regard sociologique sur le pouvoir décisionnel des femmes tunisiennes, Beyrouth, Tunis, MAJD / CAWTAR, 2007.
- Nonjon M., « Professionnels de la participation : savoir gérer son image militante », Politix, (70), 2005, pp. 89-112.
- Polin Claude, De la démocratie en Amérique – Tocqueville – Analyse critique, Paris, Hatier, 1973.
- Sardan (de) Olivier, L'enquête socio-anthropologique de terrain : synthèse méthodologique et recommandations à usage des étudiants, LASDEL, Laboratoire d'études et recherches sur les dynamiques sociales et le développement local, Octobre 2003. <http://www.ird.ne/lasdel/pub/13methodologie.pdf>, (consulté le 22 février 2009).
- Schinz Olivier, Pourquoi les ethnologues s'établissent en enfer ? Maîtrise de soi, maîtrise de son terrain, ethnographiques.org, Numéro 1 - avril 2002 [en ligne], <http://www.>
- Sineau Mariette, Des femmes en politique, Paris, Economica, 1988.
- Sineau Mariette, Parité - le Conseil de l'Europe et la participation des femmes à la vie politique - Projet intégré «Les institutions démocratiques en action» Editions du Conseil de l'Europe, avril 2004.
- Sintomer Yves Loïc Blondiaux, « L'impératif délibératif », Politix, Année 2002, Volume 15, Numéro 57, pp. 17 – 35.
- Sorbets Claude, « Démocratie locale, citoyenneté et participation : des formes et des processus en questions », Annuaire des collectivités locales, Année 2002, Volume 22, Numéro 1, pp. 11 – 23.
- Tremblay Manon et Pelletier Rejean, Que font-elles en politique ? Québec, les Presses de l'Université de Laval, 1995.
- Verspieren Marie-Renée, Recherche-action de type stratégique et science(s) de l'éducation, Paris / Bruxelles, l'Harmattan / Contradictions, 1990.

Bibliographie

- « La participation politique et ses défis : territoires, action collective et registres », Conférence internationale organisée par la Chaire UNESCO « Politiques urbaines et citoyenneté », l'UMR CNRS 5600 et l'Ecole Nationale des Travaux Publics de l'Etat, Lyon, 10-11 décembre 2007, publié sur Internet : <http://www.afs-socio.fr/ac-polurbaine.pdf>.
 - Abélès Marc & Jeudi Henri-Pierre, Anthropologie du politique, Paris, Armand Colin, 1997.
 - Abélès Marc, « Rituels de campagne : l'élection municipale de 1989 à Auxerre », Mots, vol.25, décembre 1990, pp.43-65.
 - Andrew Caroline, « Mariette Sineau, Des femmes en politique, Paris, Economica, 1988, 237 p. », Politique, n° 14, 1988, p. 184-186, consulté sur Internet : <http://id.erudit.org/iderudit/040609ar>.
 - Blanchet Alain et Gotman Anne, L'enquête et ses méthodes. L'entretien, Paris, Nathan, collection 128, 1992.
 - Blondiaux L. et Cardon D, « Dispositifs participatifs », Politix, Année 2006, Numéro 75, pp. 3-9.
 - Bourricaud François, « La sociologie du « leadership » et son application à la théorie politique », in Revue française de science politique, Année 1953, Volume 3, Numéro 3 pp. 445 – 470.
 - Catani Maurizio et Mazé Suzanne, Tante Suzanne - Une histoire de vie sociale, Paris, Librairie des Méridiens Klincksieck, collection « Sociologies au quotidien », 1982.
 - Chekir Hafidha, Guide de la participation politique des femmes arabes (en arabe), Tunis, Institut Arabe des Droits de l'homme, 2004.
 - COLLECTIF, la femme et la participation politique (en arabe), Colloque de Amman, 2003, Tunis, Institut Arabe des Droits de l'homme, 2004.
 - COLLECTIF, la participation politique de la femme arabe. Défis face à l'exercice effectif de la citoyenneté (en arabe), Tunis, Institut Arabe des Droits de l'homme, 2000.
- Mazet P., « Participation des habitants et politiques publiques délibératives: pour une approche critique de la démocratie locale », in C. Neveu (dir.), Espace public et engagement politique, Paris, L'Harmattan, 1999, pp. 83-113.



جميع الحقوق محفوظة
مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث - كوثر

العنوان : ص.ب 105 حي الخضراء - تونس
الجمهورية التونسية

الهاتف : + 216 71 790 511

الفاكس : + 216 71 780 002

www.cawtar.org

cawtar@cawtar.org - info@cawtar.org



<https://www.facebook.com/CenterofArabWomenforTrainingandResearch>

<https://www.youtube.com/channel/UCivSHG0eUfeb7yamv5pD3yw>

https://twitter.com/CAWTAR_NGO